

إشكالية البناء الديمقراطي في الوطن العربي

الدكتور أحمد طييب

أستاذ محاضر قسم "أ"

عضو مخبر الحالة المدنية

جامعة الجبيلي بونعامة بخميس مليانة

الملخص بالعربية:

إن الحديث عن إشكالية الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات لا الأشخاص، تقتضي الحكمة والحكم قبل الحكومة، و الطاعة قبل السلطة والتصويت قبل القرار والطلب قبل القيمة والاعتقاد قبل الإيديولوجية والإقناع قبل النفوذ والقوة، والواجب قبل الاضطرار، لهذا تشهد مختلف الامصار العربية اليوم عمليات تحول كبيرة نحو الانظمة الديمقراطية، مما أدى إلى اشكاليات كبيرة ناجمة عن ضعف التحكم في آليات هذا التحول، وخلق أيضا أزمة حتى على مستوى المفاهيم المرتبطة به.

التحول الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي، الترسخ الديمقراطي البناء الديمقراطي، كلها مفاهيم تشير الى تلك المراحل التي تمر بها الأنظمة السياسية من سلطوية تقوم على الإذعان والخضوع ومركزية السلطة والقرار وضيق هامش الحريات وانعدام المبادرة، الى أنظمة ديمقراطية تقوم على وجود سقف مناسب من الحقوق والحريات والمشاركة والنقد والتقييم والمبادرة والتعددية الفعلية، وكذا التداول السلمي على السلطة، والفصل بين السلطات وحرية تداول المعلومات وشفافيتها واستقلالية مؤسساتها، والمساءلة بكل اشكالها.

لكن الأمر يتطلب عملية تفكيك السلطوية من خلال التخلي عن تلك القيم والمشاعر والأحاسيس والقناعات، من خلال تنشئة وتأهيل سياسي يهدف إلى خلق ذات سياسية متشعبة بالقيم الديمقراطية، وتتحرك بفعل سياسي إيجابي وواعي ومسؤول، حتى تأتي مرحلة البناء الديمقراطي الذي يشارك فيه المواطن بوعيه وانتمائه، ويتجلى ذلك في بناء المؤسسات التمثيلية الرسمية وكذا الرقابة الشعبية عليها، اضافة إلى مؤسسات اجتماعية غير رسمية نابعة من هذه القيم الديمقراطية ودورها في عقلنة وترشيد وتوجيه السياسات العامة.

أما الترسخ فيتجاوز الحدود الضيقة لتفعيل الحقوق الفردية والجماعية، ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع إلا اذا أصبح السياسيون لا يتحركون بمحض ارادتهم في التعامل مع القضايا العامة، ومشاركة المواطنين في تحديد الخيارات يقودها النخب و تعيها العامة بمسؤولية، والحرية بالقدر الذي يضمن الوصول إلى الحق بالقانون وليس بطريقة فوقية، والمسؤولية لكل المؤسسات السياسية أمام المواطنين طوعا لا كرها، وتقاسم القيم المادية والمعنوية في المجتمع يكون بشفافية وعقلانية، وكل العمليات السياسية يكون محورها المواطنة الصالحة.

Résumé

De nombreux pays arabes se trouvent aujourd'hui en difficulté concernant la question de la construction de l'Etat et le changement vers des systèmes plus démocratiques. Cette idée a été retardée à cause de printemps arabe, cela a retardé par conséquent toutes les initiatives pacifiques ayant pour but d'aller vers une nouvelle philosophie de gouverner loin de la marginalisation et loin de toute centralisation du pouvoir.

Les événements qu'a connus le monde arabe indiquent que ces systèmes sont très fragiles et que n'importe quelle force extérieure peut les pénétrer, cela explique bien le caractère personnel des institutions de ces systèmes au lieu le caractère institutionnel de l'Etat qui se caractérise par la force inspirés de ces institutions. On peut dire que ce qu'on appelle le printemps arabe ce n'est pas une révolution mais juste des événements car une révolution demande une étude profonde et qui véhicule un projet d'une société.

الكلمات المفتاحية: البلدان؛ الديمقراطية؛ السياسة؛ السلطة؛ الحقوق والحريات؛ الحكم؛ النظام السياسي.
مقدمة:

توجد العديد من البلدان العربية اليوم في مخاض عسير حول مسألة بناء الدولة والتحول نحو أنظمة حكم ديمقراطية حقيقية، وذلك جراء ما عرفته من أحداث وتحولات متباعدة الأسباب، وهو ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، لتتأجل مع هذه الثورات كل المساعي السلمية والانجازات

الاجتماعية النخبوية السابقة الرامية الي انتقال سلمي حقيقي نحو فلسفة حكم جديدة بعيدة عن الإرث السلطوي والنخب التقليدية، لتذهب وتذهب معها الشمولية ومركزية السلطة وكل ما يتصل بها من الاقصاء وغياب المشاركة وعدم الاجماع، وغياب المشروعية و الشخصنة و ازمة الثقة والهوية.

إن هذه الأحداث دلت على عدة أزمات عرفتھا أنظمة الحكم العربية عموما والتي شهدت هذه الثورات خصوصا، كما أشارت أيضا إلى هشاشتها وسهولة اختراقها خارجيا، مما يفسر الطابع الشخصي أي شخصنة الأنظمة والمؤسسات بدل الطابع المؤسسي الذي يصعب اختراقه وتغييره، لا لطابعه السلطوي وإنما لقوته المستمدة من التأييد الذي تحظى به هذه المؤسسات. وبذلك تكون الأسباب الظاهرة لهذه الثورات مجرد نتائج لأزمة حكم و إشكالية بناء دولة، فهي بالمعنى العلمي حراك وليس ثورة لأن الأخيرة تتطلب تخطيط عميق وقيادة رشيدة وتحمل مشروع مجتمع.

فلا الشخص أسقط النظام في دولة؛ فهناك كثير من تفاهم النظام وزج بهم في السجون، ولا الأحرار من أهل بلدان عربية الذين استفادوا من ريع الثروة أحسن من غيرهم في بلدان بترولية أخرى ، ولا حتى النشطاء البارعين من شباب آخر على شبكات التواصل الاجتماعي كان لهم الأثر المباشر في الزج برئيسهم في السجن وهم في ميادين الشعبية، وتأجيج الصراع بين طائفة ومؤسسة الرئاسة و مؤسسة الجيش فهو مظهر قديم. فهي برأينا أزمة حكم وارث تسلطي دام لعقود فالإقصاء يولد العنف على خلاف المشاركة التي تولد الحوار والإجماع، وعدم فتح مجال الحريات ومقاومة التغيير وتقليص الفضاء بين الدولة والأسرة يولد أزمة مشروعية، وكذلك عدم مركزية المواطن في بناء السياسات العامة للبلد تولد أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم وحتى هوية ومواطنة.

كما تشهد المنطقة منذ عقود تحديات اقليمية كبيرة سواء في شمال افريقيا أو منطقة الشرق الأوسط، التي ظلت محل صراع وتنافس بين الدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة ودعمها المفرط للتواجد الاسرائيلي في المنطقة، حيث كانت الفرصة مواتية للتدخل في هذا الحراك بخلق الفوضى الخلاقة لنخب مولية لهذه الدول، والتي ترعي مصالحها

الإستراتيجية وحتى الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة والتي تعتبرها هذه الأخيرة أدوات للتدخل في شؤون هذه الدول، لدفعها نحو بناء أنظمة حكم حليفة لها بأسلوب ديمقراطي على مقاسها، وليس على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه الأنظمة.

هذا التفكيك المقصود للدول العربية في اطار مشاريع جيواستراتيجية غربية يعد من بين الدوافع الجوهرية لهذا الحراك والتحرك، مما يطرح بإلحاح مسألة البناء اليوم وفي مرحلة ما بعد الثورة التي لم تأتي بمشروع مجتمع، ولم توصل الأحرار والعقلاء ممن خطط لها وساندها؛ ولا حتى المشروع الاسلامي كبديل استطاع التوفيق بين هذه القوى والمصالح المتناقضة وتنوير الرأي العام العربي بأهمية هذا التحول، والفرصة التاريخية التي يجب الالتفاف حولها، وهذا دليل آخر على أن التغيير والحراك لم يكن نابعا فقط من الداخل وله تأثيرات خارجية حالت دون أولويات وطنية.

وعليه وعلى هدى هذا التقديم سوف نعالج في هذه الورقة العلمية دوافع الحراك والتحرك لثورات الربيع العربي، وإشكالية البناء الديمقراطي التي أضحت من بين التحديات التي تواجهها هذه الدول، بعد ما خلفت الثورات وضعاً سياسياً كارثياً، ونموا لتنظيمات اجتماعية لم تعرف أي تنشئة سياسية ولا رؤية استراتيجية للمحافظة على وحدة الوطن، وكذلك ظهور أقليات وطوائف دينية لم ترق في مؤسسيها لمفهوم الجماعات أو الأحزاب، حيث نعالج كل هذا في اطار اشكالية جوهرية نصوغها بالشكل التالي:

الإشكالية :

ما هي الدوافع الحقيقية وراء الثورات العربية وما فرضته من تحديات البناء الديمقراطي؟

والإجابة على هذه الاشكالية تكون من خلال معالجة التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي الدوافع الداخلية الحقيقية للثورات العربية ؟
- ما هي الضغوط الخارجية وراء هذا الحراك والتحرك؟

• كيف يمكن بناء دولة ديمقراطية فعلية في ظل مخلفات الثورات وتداعياتها؟

كل هذه الاسئلة سوف تقودنا لمعرفة المرحلة الانتقالية لهذه الدول، و حتي التي لم تشهد ثورات بل حتى هي تشهد حراك اجتماعي داخلي، كما تساعدنا هذه الاسئلة في تحديد معالم البناء الديمقراطي في انظمتها وكذلك على الاقل تقديم رؤية استراتيجية لترشيد الحكم ولو لفترة زمنية محددة. وعلى هذا الاساس يمكن الاستناد في هذه الورقة على فرضية جوهرية تحدد العلاقة بين متغيرات الدراسة بالشكل التالي :

• يرتبط الحراك الاجتماعي والسياسي الاخير في الدول العربية بأزمات بنىوية الأنظمة الحكم بها وكذلك الاوضاع والتحديات الاقليمية والدولية ،والتي عجلت بحتمية التغيير والبناء الديمقراطي في ظل ما خلفته هذه الثورات من اوضاع تفكيكية لمقومات بناء الدولة الحديثة.

• المحور الاول : ازمات الحكم في الدول العربية كدافع للحراك الاجتماعي والسياسي العربي

قبل الحديث عن الازمات البنىوية التي كانت تعرفها الانظمة العربية قبل الثورة يمكن الاستدلال بالحوار الذي دار بين الحكيم الصيني والخبير السياسي كونفوشيوس وتلميذه كونغ ، حيث سأل كونغ معلمه فقال له : ما السلطة ؟ فأجابه كونفوشيوس السلطة أن تحقق قدر من التجهيزات العسكرية ولقمة العيش لمن تحكمهم، وأن تحقق قدر من الثقة بينك وبين من تحكمهم ، ثم سأل كونغ اذا وجدت نفسي مضطرا لتخلي علي واحدة فقال كونفوشيوس تتخلي علي التجهيزات العسكرية، ثم ذهب كونغ وعاد الي معلمه وقال قد اكون في بعض الاحيان مضطرا للتخلي علي اثنتين من هذه الشروط فقال الحكيم تتخلي عن توفير لقمة العيش فإذا ذهبت الثقة ذهبت السلطة.

فالمسالة اذا تتعلق بإشكالية حكم وفلسفة ممارسة السلطة في هذه الدول، التي عاشت طوال عقود في ظل الانظمة الشمولية المبنية على سيطرة اقلية على حساب اغلبية ساحقة لا تحمل أي وعي وثقافة اتجاه النظام وازاء ما يقوم به، فهي ملكيات تنفيذية مطلقة في بنيتها وممارساتها، ودول تسلطية مكتملة الأركان لا يكاد يُرى منها إلا قهرها،

يخترقها تراكم تاريخي متصل ومكثف من الاستبداد متعدد الأشكال والمبررات، من خلال التفرد بالسلطة واحتكارها الهيمنة على المجتمع، حصار التنظيمات السياسية المستقلة في حال السماح بوجودها، غلبة طابع المركزية على قرارات وسياسات الدولة، غياب مبدأ المساءلة للنخبة الحاكمة، قمع كل مظاهر المعارضة الجادة، شيوع مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في ظل تضخم المؤسسات الأمنية. (1)

فهي حالة هذه الانظمة قبل الثورة رغم المحاولات للتحويل نحو الانظمة الديمقراطية بالقدر الذي يسمح لهذه النخب بالبقاء في السلطة، الشيء الذي ادي الى ظهور بعض المؤسسات الديمقراطية كالهيات النيابية، وبعض الهوامش من الحريات للعمل السياسي الذي لا يسمح له بالخروج عن ما ترسمه السلطة من خيارات ومسارات عامة لمختلف السياسات في البلاد، على الرغم من تزايد مظاهر الحشد والاعتراض الشعبية على استمرار سياسات الاستبداد في السنوات الأخيرة، وتصادم مطالب التغيير الديمقراطي، على نحو يعكس الأهمية البالغة التي باتت للمسألة الديمقراطية في الوعي الجمعي العربي، و الضغوط المطالبة بالإصلاح والحريات واحترام حقوق الإنسان التي ظلت تتعرض لها، سواء في الداخل أو من الخارج.

مما يفسر حالة العجز الديمقراطي التي عانت منه هذه البلدان قبل الثورة ، وازمة بنوية اخترقت مسارات وترتيبات الخروج من السلطوية بطريقة تسمح ببقاء النخب التقليدية ولو على حساب خيارات الشعب. فالعجز الديمقراطي يشير الى وجود مؤسسات سياسية ديمقراطية ولكن لا تقوم بدورها الاساسي ووظائفها البنوية الضرورية ،مما انتج عجزا ايضا على ثلاث مستويات :

- عجز على مستوى المشاركة : أي غياب الراي والحوار والنقاش والجدل والمشاركة المضي الى بناء سياسات وقرارات عقلانية تحقق الرضي لأفراد المجتمع، وتعطي فرصة لمختلف التشكيلات الاجتماعية للمساهمة في ترشيد وتوجيه الخيارات بما يخدم مصالح الفئات المعنية بها.

- عجز على مستوى التمثيل : فلم تعد الفئات الاجتماعية التي بدأ يرتفع مستوى وعيها بما تقوم به هذه الانظمة من احتكار ادوات ممارسة السلطة حتي على المستوى اللامركزي.
 - عجز على مستوى الرقابة : لم تكن هناك أي آليات رقابية لا شعبية ولا رقابة قضائية لإعمال السلطة وما تقوم به من سياسات وقرارات تكون في اغلب الاحيان موجهة لخدمة فئات معينة ومدعمة لبقاء السلطة الحاكمة واستمرارها.
- هناك بالتأكيد بعض الانفتاحات التي لا يمكن إنكارها ، لكنها لا تغير في نظري من السمة الرئيسية للأنظمة السياسية العربية قبل الثورات، وهي لا تأتي غالباً من منطلق الإيمان بضرورة تحقيق الديمقراطية أو بنجاعة وأهمية المشاركة الشعبية ، بقدر ما تأتي نتيجة شعور بعض النخب المسؤولة بعمق الأزمة وسعيها عن طريق بعض الانفتاح إلى إصلاح النظام التسلسلي و إنقاذه، ومن هنا لا ينبغي البناء كثيراً على هذه التحولات والانفتاحات والرهان عليها.
- فهي لا تصبح ذات قيمة إلا عندما تمس بالفعل مبدأ المشاركة الفعلية في القرار من قبل رأي عام استقر وتهيكل وما عدا ذلك من مظاهر السماح بأشكال مختلفة ومسيطر عليها من التعددية تحت إشراف أجهزة الأمن التي تمارس وحدها القرار السياسي في نهاية المطاف أو تشكل الأداة الرئيسية لممارسة السلطة ودعم النخبة التي تحتكرها، فلا يمثل إلا تكتيكاً سياسياً استخدم منذ عقود ولا يزال من قبل الأنظمة ذاتها، ولا يشكل قطيعة حقيقية مع احتكار القرار والتحكم، بل والتلاعب به من قبل المجموعة الصغيرة الحاكمة مهما كانت طبيعة العصبية التي تستند إليها.
- يشكل هذا الرفض العام والجامع في المنطقة العربية لمبدأ صدور السلطة عن الشعب وحقه الكامل في مراقبتها ،حتى عندما تسمح النخب بوجود مؤسسات برلمانية أو انتخابات شكلية ، ومن الواضح في جميع هذه الأمثلة أن العالم العربي لا يزال يفتقر في جميع دوله إلى نموذج من الحكم السياسي الحي، أي القادر على بلورة حد أدنى من الإرادة الجمعية والتعبير عن المصالح المتعددة والمتباينة للمجتمع، والعمل على تقنينها وتوفير الإطار المناسب للتوفيق فيما بينها، وتجاوز تناقضاتها وحلها

بطريقة سلمية. حيث ولدت هذه الاوضاع عدة ازمان حكم خاصة مع بداية ارتفاع الوعي من خلال تحول مغالب دول العالم ، وبدا الحديث عن حقوق الانسان وعالميتها ونمو الشبكات من جراء التطور التكنولوجي المذهل.

بالإضافة الى تقلص مفهوم السيادة بالمنظور التقليدي بحركية الاندماج العالمي على جميع المستويات، وحتى الفضاء الذي يمتد بين الدولة والأسرة بدا يتحرك ويمتلى رغم محاولات الانظمة في هذه الدول تعميق الفجوة بين المواطن و السلطة، ويمكن تحديد هذه الازمان التي نراها برأينا سببا مباشرا ودافعا قويا للحراك الذي شهده العالم العربي مؤخرا وهي:

أولا: أزمة مشاركة

تصبح المشاركة السياسية أزمة من أزمان التنمية السياسية عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو آخر. وفي الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية وتشكل تهديدا لمركز الجماعة الحاكمة، وعلى الأخص إذا بدأت هذه الأخيرة لا تستجيب إلى مطالب القوى الصاعدة، لان المشاركة السياسية هي جوهر كل سياسة سواء كان النظام ديمقراطيا او ديكتاتوريا، فرغم الارتباط العميق بين مستويات المشاركة والديمقراطية لكن، لا يمكن اغفال هذه الآلية حتى في الانظمة الشمولية. (3) لذلك عرفت انظمة الحكم العربية قبل الثورات وحتى في بدايات التحول الديمقراطي غيابا لمبدأ التنافس والحوار واحترام حقوق الانسان، والتي منها حق المشاركة السياسية سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

ولم يفسح المجال لتعددية فعلية من شأنها ضمان انتقال سلمي للسلطة وتداولها ، او حتى على الاقل تنمية روح المواطنة والانتماء لدى افراد المجتمع، مما ادخل الانظمة في الوطن العربي في مخاض عسير و صعب من حيث إمكانية بروز تحولات سياسية على النموذج الديمقراطي المشاركتي المبني على حقوق الإنسان، يجعل المواطن مصدرا فعليا للتغيير خاصة وأن العالم يسعى لبناء نمطية قيمية قوامها حقوق الإنسان وآلياتها المشاركة السياسية، فبقاء العالم العربي في حالة انغلاق سياسي يجعل من احتمالات التغيير السلمي الداخلي ضعيفة، وهذا ما يضاعف من

فرضية وجود ضغوطات أجنبية تساعد على بروز حركات لدمقرطة هذه الدول خدمت لمصالح القوى الكبرى.

ثانياً: أزمة شرعية ومشروعية

من بين الدوافع الجوهرية للحراك العربي الاخير هو وجود أزمة اخرى مرتبطة بأزمة المشاركة، وهي غياب المشروعية، فكل ما كانت تقوم به هذه الانظمة من تعديلات دستورية وإصلاحات سياسية وسياسات عامة في شتي المجالات، لم تكن تحضي بالقبول والتأييد الشعبي، لأنها ببساطة لم تكن نابعة من ارادته فكلها تحمل رؤية فئة معينة اتجاه القضايا العامة وتخدم مصالحها، فلا يوجد هناك حوار ولا نقاش ولا فرصة للمعارضة والنقد والتقييم.

فالشرعية هي التعبير عن حالة الرضا والقبول التي يبديها المواطنون إزاء النظام السياسي وما يقوم به، وتمثل قاعدة قانونية للسلطة، تقتض وحدة فعلية بين السلطة و المجتمع، وممارسة فعلية للأهداف المشتركة بينهما، وترتبط بالسيادة و المساواة ، والشعور بالوطنية، والعدالة الاجتماعية، فهي صفة للسلطة القائمة على إجماع عام. وبداية الفساد والهوان في الوطن العربي كانت في نظمه السياسية، التي تستبد بالرأي متجاهلة الاتجاه العالمي المتزايد والراسخ نحو الديمقراطية والقانون الذي تضعه الشعوب من خلال برلماناتها المنتخبة، وتمكين المواطنين جميعهم من المشاركة في صياغة مصيرهم وشؤون حياتهم.

والأنظمة السياسية العربية التي شهدت تحولات تعاني من أزمة شرعية ، فقد عجزت عن مواكبة العصر وتطورات، وأغلقت الطرق أمام الإصلاح، وأنكرت على الشعوب حقها في إدارة وحكم نفسها، ولم يصل الإصلاح الذي أمكن تحقيقه إلى مستوى تشكيل سلطات منتخبة تتنافس سلمياً وتتداول فيما بينها الحكم والسلطة، والانتخابات التي تجري، والأحزاب التي يسمح بتشكيلها في بعض الدول العربية لا تمس جوهر السلطة، وتتجاهل محاولات الإصلاح السياسي القائمة ومعظمها أو جميعها ليبرالية ظروف وواقع المجتمعات العربية المعاصرة وتراثها الحضاري والثقافي وبنيتها الاجتماعية، وهي بذلك تقلد المحاولات العربية الديمقراطية وتنقل مؤسساتها إلى بيئة مختلفة في ظروفها وفي بنيانها الاجتماعي.(4)

ثالثا : ازمة ثقة وهوية

كما سبق وان اشرنا في بداية هذه النقطة حول اشكالية الثقة التي اوصى بها كنفوشيوس تلميذه لممارسة السلطة، فالعديد بل كل الانظمة العربية التي شهدت حراك كانت تعاني من غياب الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وذلك بسبب مركزية السلطة في قراراتها ، والطابع الامني الاستخباراتي التي تمتاز به بدل من الطابع الحر والديمقراطي الشفاف النزيه، فعدم محورية المواطن في بناء مؤسسات الدولة وصياغة سياساتها العامة يولد غياب روح المسؤولية لديه ولا يحس بواجباته اتجاه بلده وهويته.

حيث لا تكفي الشعارات والسياسات العامة الرمزية التعبوية في المناسبات والاحتفالات ، بل يتعلق الامر بما يتلقاه المواطن من حقوق مدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية، ومن ابرز هذه الحقوق هو حق المشاركة السياسية الفعلية والواعية، الناجمة عن تنشئة رسمية حقيقية تقوم بها مؤسسات النظام الرسمية وغير الرسمية ، فهي التي تولد لا محالة روح المواطنة والانتماء، وتعزز من قيم الفخر والاعتزاز واحترام مؤسسات الدولة والثقة بها. فالواقع أن فئات عديدة تعاني من عدم الوصول إلى مواقع سياسية في المجتمع وفق معايير مختلفة، فما ينطبق على المواطنة القانونية ينطبق كذلك على المواطنة السياسية، ويعني ذلك أن هناك جملة من الصعوبات العامة التي تخفض من مستوى مشاركة المواطنين جميعا في الشأن العام ، ولكن هذه الصعوبات اخذت ابعاد أخرى عند الحديث عن وضع جماعات بعينها تعاني من تهميش سياسي علي اسس مختلفة.(5) وعليه تشكل مسألة الثقة والهوية احدى العيوب البنيوية التي ساهمت في سقوط الانظمة العربية التي شهدت حراكا فعليا مباشرا. وفي ختام هذه النقطة نقول ان التحولات الاخيرة هي مجرد حراك لم يرقى الي مستوى الثورة، وذلك بسبب العيب البنيوي الذي الت اليه هذه الانظمة بفعل احتكارها لممارسة السلطة ومركزيتها في تسيير شؤون الدولة والمجتمع.

● المحور الثاني: دور الضغط الخارجية في تحريك الثورات العربية

من الحراك الى التحريك ، فالدول التي شهدت ثورات كانت ولا زالت محل صراع بين الدول الكبرى في اطار تقاسم مناطق النفوذ، والبحث عن الموارد الطاقوية والعمق الإستراتيجي، فمن الناحية الجيوسياسية تحتل هذه الدول مكانة استراتيجية هامة، سواء في شمال افريقيا فيما يخص تونس وليبيا ، والأخطر جيوسياسيا فيما يخص مصر واليمن وسوريا ، حيث تسعى الدول الكبرى وعلى راسها الولايات المتحدة بواسطة حلف الناتو البحث عن قواعد عسكرية في شمال افريقيا بدعم من دول تملك علاقات تاريخية مع هذه الدول كفرنسا وإيطاليا، ولا يختلف الحال في مصر واليمن وسوريا اين تتصارع قوى كبرى الى جانب الولايات المتحدة كسوريا الصين وتركيا ودول حليفة كقطر مثلاً.

وعليه لا يستبعد متتبعو الحراك الشعبي الذي شهدته تونس ومصر واليمن وسوريا حضوراً أياً خارجياً في إنهاء أنظمتها، ففي تونس لم يغادر بن علي منصبه إلا بعد تلقيه أوامر بالتخلي عن الرئاسة سلمياً قبل أن يُرغم على تركه، لاسيما أنّ الدول الغربية التي طالما أيّدت، طُفقت تغير موقفها حين اتضح لها اتجاه مؤشر الصدام بينه وبين الشعب. وفي هذا السياق أكد جون غيسنيل (المخابرات السرية الفرنسية) " أن أجهزة المخابرات والدوائر السياسية في الغرب كانت على علم مسبق بثورات الربيع العربي ، بما فيها "ثورة الياسمين" التونسية، ولكنها لم تخطر الأنظمة بذلك لأنها كانت ترغب في حصول تغييرات سياسية في المنطقة. والدليل أنّ تونس شهدت أحداثاً دموية خلال السنوات 1969 و1978 و1980 و1984، قمعتها السلطات بوحشية، ولم يتدخل الغرب لإيقافها.

ولم يختلف الحال كثيراً حيال ما جرى في مصر، فالجماهير قررت مواصلة النضال إلى أن يسقط النظام، فما كان من القوى الكبرى في نهاية المطاف إلا تأييدها ومطالبة الرئيس بترك منصبه سلمياً. وفي اليمن أرغم رئيسه السابق على التوقيع على المبادرة الخليجية، وعلى تلبية أوامر الأطراف الخارجية المتدخله، رغم طول مراوغاته وتلكؤاته غير المجدية أمام إلحاح الثوار على إسقاط نظامه مهما كان الثمن، فمن الحقائق المشتركة بين الثورات العربية التي أطاحت أنظمة الاستبداد أن "دورا أجنبياً كان موجودا في عملية الانتقال في معظم الحالات. (6)

هذا ما يؤكّد أن نيّة التدخّل كانت قائمة، وبعض الترتيبات للانتقال كانت جاهزة كيف وهي التي دأبت على تقديم معونات اقتصادية أو عسكرية، واعتبرت دائماً أن هذه المعونات حافز كاف للتدخل في أي وقت، ولو للمحافظة على عائد هذه المعونات ومراقبة إنفاقها. ليس بالضرورة أن يتخذ التدخل الأجنبي صورة مباشرة، كما حصل في الحالة الليبية، وإنما قد يتخذ صوراً غير مباشرة؛ من قبيل تدريب المحتجين في الثورات غير السلمية، وتوجيههم وإطلاعهم على خطط النظام وتحركاته وتموقع آلياته، وتسليحهم بأنواع مختلفة من السلاح.

حيث أنه بقدر ما تكون مصالحها كبيرة في أي منطقة ومكاسبها المنتظرة مضمونة ووافرة، تكون مبادرتها بالتدخل أسرع. ولعلّ هذا ما يفسّر إلى حدّ ما تدخلها في ليبيا الغنيّة بالنفط، وعدم تحمّسها بالمقابل، للتدخل بالصيغة نفسها في اليمن، أو في تونس رغم أنه كان مصدر تهديد لسفنها ولوجودها مراراً، فاليمن كما يبدو فقير مقارنة بليبيا، وأسفرت حساباتها عن أنّ ما تكسبه من تدخلها قد لا يوازي ما تخسره. هذه بعض الاشارات الي الدوافع الخراجية والتي نراها حسب تقديرنا حاسمة في تحريك المجتمعات العربية بهذه الطريقة، فلا ترضي الولايات المتحدة وحلفائها بأي تغيير في مصر لا يخدم مصالحها ويدعم اسرائيل في المنطقة العربية. (7)

كما لا ترضي فرنسا وامركا بأي ترتيبات في شمال افريقيا لا تحافظ عي علاقات فرنسا الاقتصادية والسياسية التاريخية في المنطقة ، ولاحتي روسيا والصين وتركيا في اليمن وسوريا لان أي نفوذ امريكي في المنطقة سوف يهدد مصالح الاخيرة في الشرق الاوسط ، ليبقي القاسم المشترك هو الشعوب العربية المدفوعة والمحركة بطريقة خاطئة ، حيث خلقت هذه الضغوط والاطماع اندفاعا في الاتجاه غير الصحيح والسليم، فنظرة الغرب لم تتغير لطبيعة القوى المشاركة في الحياة الديمقراطية وتخوفاته الكبيرة من وصول الإسلاميين إلى الحكم عبرها .

وكذلك موقف الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة حيال حجم ونوع التطور الديمقراطي في أي بلد وفقاً لانعكاساته السلبية والايجابية على مصالحها الخاصة. ولا بد من الإشارة الى أن محصلة تفاعل هذه العوامل يمكن أن تشكل مسار الحياة الديمقراطية في أي بلد

عربي. وعليه العوامل الخارجية كانت حاسمة في تحريك هذه المجتمعات بشكل واضح لأطماع اقتصادية في ليبيا ، ودواعي استراتيجية في تونس ، وحفاظا على امن اسرائيل في مصر ، وكذلك دعما لمشروع الشرق الاوسط الكبير في كل من سوريا واليمن.

المحور الثالث : اشكالية البناء الديمقراطي في مرحلة ما بعد الثورات
 "..... أن مشكلة كل شعب في جوهرها مشكلة حضارة، ولا يمكن ان يفهم او يحل مشكلة حضارته ما لم يرتفع بفكرته الى الاحداث الإنسانية وما لم يتعمق في فهم العوامل التي تبني الحضارات او تهدمها.... هكذا تلعب الشعوب دورها وكل واحد منها يبعث ليكون حلقة في سلسلة الحضارات حينما تدق ساعة البعث معلنة قيام حضارة جديدة ومؤذنة بزوال اخرى..." (8)

العلامة الكبير ملك بن نبي " شروط النهضة"

قال برهان غليون " لقد أدركت شعوب الربيع العربي فعالية تبني الخيار الديمقراطي في تجاوز أوضاعها المتأزمة. على أن ما يسم ديمقراطية الربيع العربي أنها أكثر تغلغلا في بنيات المجتمع، وبين فئاته الشعبية بخاصة، وليست الديمقراطية المأمولة في الحقيقة تلك التي تأتي في أعقاب انقلابات سياسية، تُسفر عنها ثورات داخلية أو ضغوط خارجية، ويجري الترتيب لها بعناية تامة. وإنما سيرورة الانتقال الديمقراطي المرادة في هذه البلدان ، تكمن في العمل على تغيير وعي الأفراد وتعزيز فرص تعاونهم وتضامنهم وتنظيمهم. فهي ثمرة جهد متواصل محوره الحقيقي تحرر الإنسان، وقبل ذلك تحرر أولئك الذين يؤمنون بتحرير الإنسان أو يعملون في حقله، من ثقافتهم غير الديمقراطية وأساليب عملهم التقليدي. فهذا التراكم الثقافي والسياسي والإستراتيجي هو الذي يمهد عادة لنقلة كيفية، ويجعل من الانتفاضات والثورات المحتملة شيئا آخر غير التمرّدات الشعبية التي أدى إخفاقها إلى تعزيز الاستبداد". (9)

وعليه لا بد من التذكير في البداية بمفهوم الاصلاح والتحول والتغيير لان المسالة في هذه الدول ليس مسالة اصلاح وإنما مسالة تحول وتغيير ، ولم ترقى هذه الحراك لحد الثورة بالمعني العلمي والعملية. حيث يشير مصطلح الاصلاح كما عرفه الأستاذ الدكتور "حسن أبشر الطيب" بأنه جهد سياسي وإداري واقتصادي واجتماعي وثقافي، وإداري هادف

لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب و الأدوات، تحقيقاً للتنمية قدرات و إمكانيات الجهاز الإداري، بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه". (10)

اما مصطلح التحول فيشير الى إن التحول يختلف عن مصطلح التحديث والتنمية والترقية وغيرها من التغيرات التي تتطلع دائماً إلى الأحسن، فقد يؤدي التحول إلى تخلف شديد، ومن أمثلة هذا النوع من التحولات تلك التي تحدث نتيجة الاستعمار طويل المدى، أو نتيجة الحروب الأهلية، أو نتيجة بعض الكوارث الطبيعية. كما يعتبر التحول تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغير أسس البنية و العلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات، أو يحتلونها في المجتمع. ومن ذلك يمكن أن نعتبر التحول تغير شديد الوطأة، كثيراً ما تنجم عنه مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية يصعب مواجهتها في حينها. (11)

وهناك مصطلح آخر لابد من تحديده حتي نتكلم على قضية البناء ، وهو مصطلح التغيير الذي يعني الانتقال من حالة إلى أخرى، انتقالاً يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغير ، أو يؤثر على العملية والبنية معاً. ويكون التغيير كمياً متى اقتصر على التغيير في حجم النواتج ، أما التغيير النوعي فيتطلب تغيراً في البنية والعملية ، أي أن تغير البنية وتغير العملية تغيران نوعيان ، ويكون التغيير ايجابياً متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية، وسلباً متى خفض في ذلك المستوى. والتغير سواء في البنية أو العملية، وسواء تغيراً نوعياً أو كمياً يمكن أن يكون وظيفياً بالنسبة لعمليات المجتمع، فيحدث حالة من التنمية أي يزيد من قدرات المجتمع وقدرات نظمه الفرعية، ويمكن أن يكون غير وظيفي فيحدث حالة انتكاسية أي يقلل ويعيق قدرات المجتمع ونظمه الفرعية، ويمكن تحديد صيغ التغير السياسي في صيغتين أساسيتين، التغير الجذري، والتغير الإصلاحي.

من خلال هذه المفاهيم يمكن ان نكتشف أن المسألة في العالم العربي بعد الثورة هي مسألة تحول بالأساس في البنية من حالة تسلطية شمولية مغلقة الى حالة ديمقراطية أكثر انفتاحاً و حرية، وكذلك هناك جانب من التغيير، لان بعض المؤسسات في الدولة وأساليب ممارسة السلطة تحتاج الى

تغيير جذري، مثل الاطر الدستورية غير الملائمة وكذلك تركيبة بعض المؤسسات الدستورية التي لم تعد صالحة للممارسة الديمقراطية، فلا بد من المرور والتغلب على مجموعة معوقات هذا التحول رغم الوضع الراهن المتأزم ، والتي كانت قبل هذه الثورات ومازالت في مرحلة ما بعد الثورة التي تدور حول هذه النقاط:

1. معيقات دستورية راجعة الى تركيبة دساتير هذه البلدان والمعيقة للحريات والممارسات الديمقراطية.

2. معيقات سياسية امنية راجعة للارث التسلطي التاريخي الذي ولد احتكار للسلطة ومركزيتها، وانخراط المؤسسات العسكرية في العملية السياسية بشكل يعيق تقدم نخب فكرية وسياسية الى السلطة.

3. معيقات اجتماعية سوسولوجية تتمثل في قطاعات عريضة من الراي العام لم تتلقى ادنى مستويات الثقافة السياسية، بدليل ارتباط تحركاتها السياسية في المواعيد الانتخابية والاستفتاءات الشعبية بالشخصيات السياسية التي تراها متداولة بدل من التركيز على الافكار والبرامج والاستراتيجيات.

4. معيقات اقتصادية اذ تعاني جل هذه الانظمة من تبعية اقتصادية وازمات متكررة جعلتها عرضة للتقبات الدولية وتأثيراتها على قراراتها وترتيب اولوياتها.

فالحديث عن مسالة اعادة بناء الدولة في دول الثورات لابد من الاشارة الى أن الامر يتعلق بتحول ديمقراطي في هذه البلدان ، و المعوقات العملية التي تواجه تفعيل الحقيقي والعملي لمبادئ هذا النظام، لان اصل هذا المخاض يعود للتحولات التي شهدتها العالم نحو هذا النظام وبداية تكريسه في اغلب بلدان العالم خاصة من زاوية حقوق الانسان والمواطنة العالميّن التي تسعى الدول الرأسمالية لتعميمه، هذا من جهة ومن جهة اخرى بداية زوال وتلاشي الانظمة الشمولية في العالم، مما دفع بهذه الدول في مرحلة اولية الى الاستجابة الى هذه التحولات حلى مستوى مرجعياتها الددستورية ، لكن توقفت العملية عن استحداث بعض المؤسسات الديمقراطية وفتح مجال محدود جدا من الحريات وممارسة ديمقراطية شكلية. كذلك سيطرة اقلية ونخب عسكرية علي الحيات السياسية، جعل من مسالة التحول عملية معقدة وصعبة، في ظل اعتماد

هذه الدول تهيمش النخب المثقفة وبعادها عن السياسة، و الاستثمار في غياب الوعي وضعف التنشئة السياسية للمواطن التي تعتمد النظام على ابقائها في مستويات الازعان والرضوخ بدل المبادرة والمعرفة السياسية، بالإضافة الى معوقات دولية و اقليمية تتمثل في مصالح وأطماع الدول الكبرى وبعض الجهات الأخرى الموجودة في الوطن العربي، والتي قد تتأثر بوصول القوى السياسية المناهضة لها الى الحكم عبر العملية الديمقراطية ، و عدم رغبة بعض الأطراف (أو الدول) في استقرار وأمن الوطن العربي، بالإضافة الخوف من وصول التيارات الإسلامية الى الحكم عن طريق الديمقراطية وكذا عدم تحقق السلام في المنطقة، والسير نحو تسوية للصراع العربي لإسرائيلي.

فهي بذلك ازمة تحول ديمقراطي دفعتها الظروف الداخلية والخارجية المذكورة الى تحريك الراى العام الذى فقد الامل في تغيير وتداول سلمي للسلطة ، وكذلك في فرصة المشاركة السياسية في بناء مؤسسات الدولة وصياغة السياسات العامة في هذه البلدان. إن الخيار الديمقراطي العربي خيار واقعي من حيث الظروف والتطور التاريخي، كما أنه واقعي من حيث انسجامه مع قيم المجتمع وحضارة الأمة، ولتحقيق هذه الواقعية في الخيار الديمقراطي فإن التوجه نحو تسريع عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، إنما تعمل على حفظ طاقات وجهود الحكومات والقوى السياسية، وتعفي الأمة من معارك اعلامية وسياسية داخلية وغيرها، وقد أصبحت الحرية مطلباً عاماً لكل الفئات الاجتماعية العربية، ولذلك فإن الحكومات العربية مدعوة اليوم إلى:

- إعادة صياغة دساتير وطنية ملائمة وتتماشى مع الانفتاح السياسي والإعلامي وكذلك في مسألة السلطات والفصل بينها ، وهامش كبير وحقيقي من الحقوق والحريات الاساسية.
- تفعيل الحقيقي والعمل وفق آليات مضبوطة ومدققة لحقوق الانسان ، خاصة حق المشاركة السياسية المعزز لقيم الثقة والمواطنة.
- فتح حوار ونقاش وطني جاد للمصالحة مع الذات الحضارية والاجتماعية في اطار تعددية فعلية في البرامج والأهداف والاستراتيجيات.

- اعتماد الآلية الانتخابية الحرة والنزيهة والشفافة لتداول سلمي علي السلطة وتقاسم المسؤوليات ، وكذا لتعزيز اللامركزية في اطار الجوارية والمبادرة.
 - ترسيخ ثقافة سياسية مبنية على الحوار وليس العنف من خلال تنشئة سياسية رسمية وغير رسمية تجعل من خيارات المواطن خيارات واعية ومسؤولة.
 - تبني مقاربة اقتصادية واجتماعية قائمة على المساواة في توزيع الثروة، والعدالة الاجتماعية.
- الخاتمة :**

وفي الختام ناكذ أن ما يحدث في الوطن العربي هو حراك سياسي و اجتماعي بأزمات داخلية بنيوية في الانظمة التي كانت قائمة، وبفعل ظغوط دولية مقصودة ومخططة ، ولم يرقى هذا الحراك الى معني الثورة بالمفهوم العلمي المؤدي الى تغيير جذري للاوضاع ، وتحمل الثورة ايضا مشروع مجتمعي وبناء نظام جديد، والدليل على ذلك الوضع الذي لازال قائما تتجدد فيه السلطوية بطريقة محكمة.

إننا نقف اليوم على أبواب تحول مهم واستراتيجي في التحولات الديمقراطية في الوطن العربي . والسؤال الكبير يتعلق بطريقة تعامل أنظمة الحكم والقوى السياسية مع هذه المرحلة الجديدة، إن على الأجيال الجديدة في الحكم والمجتمع في الوطن العربي أن تدرك بكل بوضوح ودقة حتى لا تكون رياح التغيير السياسية غير المنضبطة هي المدخل لتشكيل صورتنا وتاريخنا القادم.

إنه لا بد من الانطلاق نحو أدوات مجتمعية جديدة في بناء الحياة وإحداث التنمية المستدامة، ونشر الرفاه ، ولذلك فلا بد من السعي لتحقيق الديمقراطية على قواعد وأسس تراث وحضارة هذه البلدان ، وذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقلال والتكامل والتنمية المستقلة، وتطوير قدراتها على مواجهة التحديات والاطار الخارجية وعلى الاخص الهجمة الصهيونية الاستعمارية على الارض والمقدرات العربية.

الهوامش :

- (): حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص46.

- (2): ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية الجزائر : مديرية النشر قالمة، 2006 ، ص149 .
- (3) : سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، القاهرة : كلية التربية جامعة عين شمس، 2005، ص09.
- (4): خميس حزام والي ، إشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية ، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003، ص56.
- (5): فوزي سامح ، المواطنة ، ط1، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، 2007، ص 47.
- (6): فاخر جاسم، "الاحتجاجات الشعبية العربية وآفاق تطورها الديمقراطي"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، ع 10، 2011، ص 154.
- (7): عامر صالح، "الربيع العربي وخيار الديمقراطية: الأسباب - المخاطر - الآفاق"، مجلة الحوار المتمن (العراقية)، 2011/09/27.
- (8): مالك بن نبي ، شروط النهضة ، تر: عبد الصبور شاهين ، عمر كامل مسقاوي ، دمشق : دار الفكر ، 1986، ص 19.
- (10) : برهان غليون، "آفاق الديمقراطية في البلاد العربية"، مجلة بريق (الإلكترونية)، أكتوبر 2009 ، ص 18
- (11): حسن أبشر الطيب، الإصلاح الإداري في الوطن العربي بين الأصالة والمعاصرة"، في : ناصر محمد الصائغ، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، عمان : المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1406 هـ، ص808.
- (12) : عمار بوحوش، الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984 ، ص101 / 104.